



جنيف
GENEVA

Ref/584/21

Date: 16 /12/2021

تهدي الممثلة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف اطيب تحياتها إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في جنيف، وبالإشارة الى رسالته المؤرخة في 2021/8/19، والحاقاً بذاكرة الممثلة المرقمة 540/21 في 2021/12/1، تتشرف بأرسال مساهمات جمهورية العراق بشأن قرار مجلس حقوق الانسان المرقم A/HRC/RES/47/24 والمعنون "حقوق الانسان وتغير المناخ" تغتم الممثلة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف هذه المناسبة، لتعرب لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، عن فائق التقدير والاحترام.

جنيف: 16 كانون الاول 2021



مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان/ جنيف





Ref/564/21

Date: 16 /12/2021

(Unofficial Translation)

The Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to its letter dated 19 August 2021, and the Mission's Note Verbal (Ref:540/21) dated 1 December 2021, has the honour to attach herewith the contribution of the Government of the Republic of Iraq regarding the questionnaire in relation to Human Rights council resolution 47/24 on human rights and climate change.

The Permanent Mission of the Republic of Iraq avails itself of this opportunity to renew to the Office of High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva 16 December 2021



The Office of the United Nations High Commissioner for Human Right,
Geneva



مساهمات جمهورية العراق بشأن قرار مجلس حقوق الانسان المعنون "حقوق الانسان وتغير المناخ

اولاً: مساهمة وزارة الموارد البيئية / الدائرة القانونية/ قسم حقوق الإنسان:

يعد جفاف مناطق الاهوار للأعوام السابقة بسبب انخفاض التصريف المغذية لها الى ادنى مستوياتها وتدني نسبة الأعمار الى حدود 37% ادى الى تدمير النظام البيئي والتنوع الاحيائي حيث حصل نقص كبير في الثروة السمكية وانحسار في الغطاء النباتي الذي يعتمد عليه حيوان الجاموس في غذاءه مما اضطر السكان المحليين الى الهجرة بها الى مناطق ضفاف الانهار وشمال البلاد للحفاظ عليها من الهلاك تاركين اماكن سكناهم وحرمانهم من حقهم في العيش في مناطقهم وتركها الى مناطق تخلو من الخدمات الاساسية ونزوح عدد من السكان الى المدن مما شكل أعباء اضافية ضاغطة على المدن نجم عنها تقليل فرص التمتع بحقوق الصحة والمياه وهشاشة الامن الغذائي والذي يعني التأثير سلباً في مفهوم الحقوق في الحصول على الغذاء والبيئة الصحية المستدامة.

من اجل حماية المجالات المتعددة لحقوق الانسان ومعالجة الدوافع الرئيسية المباشرة التي ادت بالحاق الضرر في التنوع الاحيائي والانظمة البيئية في العراق يترتب على العراق ابرام اتفاقيات مع دول المنبع لنهري دجلة والفرات وروافدهما لضمان حقوق البلد من مياه النهرين لاستدامة التنوع الاحيائي في كافة المناطق الرطبة والحيلولة دون حدوث الهجرة الاحيائية وتعرض بعض الانواع لتهديد الانقراض اضافة الى تحديد القوانين وتنفيذها للحد من التجاوزات على النظام البيئي واستدامة التنوع الاحيائي.

تعرض البلاد الى كارثة الجفاف والتغير المناخي المتمثلة بارتفاع درجات الحرارة وقلة التساقط المطري وازدياد شدة هبوب العواصف الغبارية اضافة إلى قلة التصريف المائية الواردة من دول المنبع والتي تهدد الامن الغذائي نتيجة تراجع الموارد المائية وتقلص الانتاج الزراعي وفقدان التنوع البيولوجي والصعوبة في تجهيز مناطق الاهوار بالكميات المطلوبة من المياه مما سيزيد من هشاشة الوضع البيئي حيث صنف العراق بموجب التقرير السادس لتوقعات احوال البيئة لمنطقة غرب آسيا انه خامس أكثر دولة هشاشة من حيث شح المياه والغذاء.

يتعاون العراق مع منظمات دولية عديدة تعنى بالبيئة ويقوم بنشاطات مهمة في استدامة الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر والتغير المناخي والحفاظ على التنوع الاحيائي ومن الامثلة على ذلك هو إنعاش الاهوار وتوفير الدعم الاقتصادي والاجتماعي لسكانها اضافة الى توفير مستلزمات العملية الزراعية وفي مقدمتها المياه وصيانة قنوات الري والمبازل لمنع تدهور الاراضي وتنفيذ عمليات الاستصلاح للأراضي المتدهورة.



اعدت وزارة الموارد المائية الدراسة الاستراتيجية لموارد المياه والاراضي في العراق 2015-2035 والتي اعدت بمشاركة جميع مؤسسات الدولة ذات العلاقة وتعد خارطة طريق لقطاع المياه في العراق وتتضمن معالجة اثار التغير المناخي والتصحر من خلال الادارة المتكاملة للمياه والاراضي واعداد خطط لمواجهة حالات الجفاف وشحة المياه وتوازن توزيع المياه بين القطاعات المستفيدة منها لتأمين الزراعة المستدامة اضافة الى تامين امتدادات المياه لضمان الجريان البيئي الأدنى.

ثانياً: مساهمة وزارة الزراعة/ الدائرة القانونية/ شعبية حقوق الإنسان:

يؤدي تغير المناخ الى نزوح الافراد من خلال العديد من الطرق وأكثرها وضوحاً ومساوية ما يكون نتيجة زياده خطورة الكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية والتي تدمر المنازل والمساكن مما يدفع الافراد الى البحث عن المساكن واماكن للعيش بسبب الظروف المناخية المتمثلة بارتفاع درجات الحرارة والتصحر وارتفاع مناسيب مياه البحار .

ان ما ينتج عن تغيير المناخ من تأثيرات سلبية عديدة فهو ايضا مؤثر فعال على انتشار الامراض التي تصيب البشر والحيوان والنبات فمنها ما يؤثر على صحة الانسان كون ان تغير المناخ يزيد من تحديات ظهور الامراض المعدية. ويعد تغير المناخ من اهم العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي حيث يحدد نمط الزراعة في كثير من اجزاء العالم حيث ان هذه العوامل المناخية تؤثر على عوامل الخصوبة للتربة ووفرة المياه وحدوث الفيضانات وانتشار الآفات وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الغطاء النباتي وحدوث كوارث زراعية وفقدان بعض المحاصيل وانخفاض انتاجيتها في وحده المساحة وانقراض العديد من الكائنات الحيه في البيئة العراقية وخساره الكثير من الثروة السمكية وازدياد الامراض التي تصيبها لذا فان هناك عدد من الدراسات توصي بأنشاء محطات رصد للمناطق الزراعية لمعرفة التغيرات المناخية للحد منها كالرصد المنتظم والري وتنقيف وارشاد المزارعين من اجل تطوير الزراعة والحفاظ عليها من التغيرات المناخية.

ان تغير المناخ هو تغير مؤثر وطويل المدى على الأراضي والعاملين من حيث الإصابة بالأمراض وتوفير الخدمات وجميع ما يمكن ان يؤثر عليه وبعد وضع عده مقاييس ودراسات اتضح انه يستحيل معرفه كل التغيرات المناخية التي قد تحصل مستقبلاً وتأثيراتها على الكره الأرضية.

ان من اهم الممارسات التي قدمتها الأجهزة المعنية لتوفير الحلول لمشكلة التغير المناخي هي استصلاح الاراضي حيث تعتبر الارض هي مفتاح الحل كونها العامل الرئيسي في العملية الزراعية وتعمل بعض المنظمات التي تهدف للمحافظة على البيئة على تحقيق التوازن في التفاعل بين الناس والطبيعة وان من

- أكثر الطرق الواعدة للتخفيف من التغير المناخي هي المحافظة على الأراضي الزراعية وأحيائها وتحسين إدارتها بما يضمن الحصول على أراضي خضراء وذات إنتاجية مرتفعة.
- ان التغيرات المناخية هي أساساً تؤدي الى ارتفاع درجات الحرارة وبالتالي زيادة في استهلاك المياه في الري للمحاصيل الزراعية وبالتالي زيادة الطلب على المياه المتوفرة مما يؤدي الى انخفاض الناتج وتعرض المحاصيل للجفاف وبالتالي زيادة التصحر وعدم استخدام الأراضي للسنوات اللاحقة والمثال على ذلك انخفاض الخطة الزراعية لعام 2022 عن العام 2021.
 - تؤثر التغيرات المناخية على كل فئات المجتمع الموجودة في الريف او النازحين داخليا وذلك بسبب انخفاض المستوى المعيشي بدون ممارسة العمليات الزراعية وقلة فرص العمل وبالتالي تؤثر على الامن الغذائي للمجتمعات وصعوبة الوصول الى مياه الشرب.
 - تم تقديم أصناف من المحاصيل لها قابلية التحمل للجفاف وقصيرة الموسم.
 - ان الارتفاع في درجات الحرارة وقلة الامطار في المواسم السابقة ونقص المياه المجهزة والاعتماد على مصادر أخرى للمياه مثل المياه الجوفية.
 - العمل على حفر الابار لتوفير المياه للمزارعين نتيجة نقص المياه.
 - من الضروري ان تكون هنالك اتفاقيات وتنسيق عمل مع الدول المانحة او منظمات دولية لتوفير مشاريع تعنى في التغيرات المناخية من ناحية دراستها وتقييمها وإيجاد الحلول لها.
 - يجب ان يكون هنالك تعاون وتنسيق بين الجهات الحكومية مثل وزارة (الزراعة، البيئة، الموارد المائية، التخطيط، العمل والشؤون الاجتماعية) مع المنظمات الدولية العاملة في العراق والمنظمات غير الحكومية.